

«حماقة واتساب» توحد سخط اللبنانيين من الأزمات الاقتصادية

الاحتجاجات المتصاعدة تتجاهل تراجع الحكومة عن ضريبة الاتصالات

لم تكن «حماقة» فرض رسوم على اتصالات الإنترنت سوى شرارة لإشعال سخط اللبنانيين واحتجاجاتهم الكثيرة على الأزمات الاقتصادية الكثيرة وتوحيدها في سلة واحدة. ويبدو أن الأطراف السياسية المتصارعة لن تتمكن من تفريق تلك الجبهات للتعامل معها كل على حدة.

لندن - لم يلفت المحتجون اللبنانيون إلى إلغاء قرار فرض رسوم على الاتصالات عبر تطبيقات الإنترنت، واختزلوا غضبهم تحت عنوان «ثورة واتساب»، الذي أصبح يجمع سخطهم من جميع الأزمات الاقتصادية وعجز الأطراف السياسية عن حلها. واختفت عناوين الاحتجاجات على نقص السيولة وتردي الخدمات وانقطاع الكهرباء وخطط زيادة الضرائب وتطبيق إجراءات تقشف قاسية، لتحل محلها حالة رفض لجميع الطبقة السياسية العاجزة عن إدارة البلاد.

ويقول محللون إن خدمة الإنترنت والاتصالات عبر التطبيقات الإلكترونية أصبحت أكثر أهمية من جميع الحاجات الأخرى. وأشاروا إلى أن انقطاع الكهرباء وإضراب عمال المخازن لم يفجّر احتجاجات مثل التي فجرها التلويح بتلك الضريبة.

ويعاني الاقتصاد اللبناني من أزمات شاملة في جميع القطاعات، وقد تراجع معدل النمو خلال السنوات الأخيرة بشكل حاد ليصل في العام الماضي إلى 0.2 بالمائة فقط، بسبب شلل الحكومات المتعاقبة نتيجة الصراعات السياسية. وتهدمت الحكومة في العام الماضي بإجراء إصلاحات هيكلية وخفض العجز في الموازنة العامة، مقابل الحصول على مساعدات دولية بقيمة 11.6 مليار دولار، تعهد بتقديمها مؤتمر سيدر في باريس، لكن الحكومة لم تتمكن حتى الآن من الوفاء بتعهداتها.

كما تراجع الدعم الخليجي التقليدي للحكومة اللبنانية، بسبب تمدد النفوذ الإيراني المعلن لمحاولات إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية والسياسية العميقة.

وتفاقمت الأزمات المالية بسبب العقوبات والقيود الأميركية على القطاع المصرفي، التي تعقب التعاملات المشبوهة لجماعة حزب الله المرتبطة بالاجندة الإيرانية، الأمر الذي زعزع الثقة

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن الغضب والتشاؤم من الأوضاع الاقتصادية المتردية، أصبح يضم أكثر من 90 بالمائة من اللبنانيين، حيث يفكر معظم الشباب، وخاصة من ذوي التعليم الجامعي، بالهجرة.

ويقول ثلثا اللبنانيين، الذي شاركوا في استطلاع أجرته مؤسسة الباروميتر العربي للراي العام، إن الأزمات الاقتصادية تسير نحو الأسوأ، في وقت أكد فيه 91 بالمائة استئثار الفساد في مؤسسات الدولة بدرجات متفاوتة.

ويرجح ذلك اتساع نطاق الاحتجاجات في ظل عجز الحكومة عن معالجة الاختلالات المالية وهروبها إلى فرض إجراءات تقشف غير مسبوقة، في

توجت مجموعة العمل المالي الدولية (فاتف) تحركات تونس المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بشطبها نهائياً من قائمتها السوداء لهذا المجال، وهو ما بث حالة من التفاؤل الحذر داخل الأوساط الاقتصادية من أن القرار قد لا يعنى المؤشرات الكلية للنمو التي لا تزال ضمن الخطوط الحمراء.

تونس - أعلنت مجموعة العمل المالي الدولية (فاتف) خلال جلسة عامة عقدها أمس في العاصمة الفرنسية باريس أنها قررت شطب تونس رسمياً من القائمة السوداء الخاصة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ويأتى القرار ليعطي زخماً جديداً للمؤسسات الدولية، التي تكافح من أجل تصحيح مسار الاقتصاد الذي لا يزال يعاني بسبب الضبابية في خطوات تشكيل الحكومة المقبلة ومدى التزامها بتنفيذ موازنة 2020.

ويقول خبراء تونسيون إن الخطوة ستحسن من تصنيفات البلاد على المؤشرات الدولية خاصة وأن الحكومة قطعت شوطاً كبيراً في تنفيذ خطط صارمة تستهدف تحركات الأموال المشبوهة في عدة قطاعات تشكل بؤرة لتبييض الأموال.

وعلى رئيس الحكومة التونسية في تدوينة على حسابه في فيسبوك



ضريبة الاتصالات تمسّم الاقتصاد اللبناني

وأثار ذلك حالة هلع لدى المواطنين الذين ارتفع طلبهم على الدولار كونهم يمدون أقساطاً وفواتير عدة بهذه العملة، ولدى الكثير من الشركات والمستوردين الذين التزماتهم وفواتيرهم بالدولار.

وتظلم أصحاب محطات الوقود والمخابز إضرابات بسبب عدم قدرتهم على الحصول على الدولارات التي يحتاجونها لاستيراد الوقود والقمح بالسعر الرسمي، وأكدوا أن ذلك يفرض عليهم زيادة الأسعار بنسب كبيرة.

وكان مصرف لبنان المركزي قد تعهد باستخدام احتياطياته لتوفير الدولار لمستوردي السلع الأساسية وسداد التزامات الحكومة، لكن وكالات التصنيف الائتماني حذرت من أن ذلك يقلص قدرة البنك على حماية ربط الليرة بالدولار، وهو ركن أساسي لمنع انهيار الاقتصاد.

وتمويل الحكومة السورية. وتتهمك الأسواق والمستثمرون والمحللون في تقدير حجم المخاوف التي تواجه الليرة اللبنانية، وإمكانية تدهور قيمتها في ظل استمرار شح الدولار، واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والأسعار المتداولة في السوق السوداء.

ويأتي ذلك بعد أن قلصت المصارف في الأسابيع الأخيرة عمليات بيع الدولار، الذي يستخدم بكثافة بالتوازي مع الليرة في كافة العمليات المصرفية والتجارية. ويات من شبه المستحيل سحب الدولار من أجهزة الصرف الآلي.

وأدت ندرة الدولار في المصارف إلى اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي المثبت عند 1507 ليرة للدولار، وأسعار السوق السوداء التي بلغت في الأيام الماضية نحو 1650 ليرة للدولار.

ويبدو أن الاحتجاجات ستفاقم أزمات الحكومة المالية وتمنعها من خفض عجز الموازنة وتطبيق إجراءات التقشف، بعد أن أعلن وزير المال علي حسن خليل أن الحكومة لن تفرض أي ضرائب أو رسوم جديدة.

86 مليار دولار حجم الدين العام اللبناني وهو يعادل 150 من الناتج المحلي الإجمالي

وتحتل أزمة نقص الدولار، الذي ينتشر استخدامه بكثافة في معظم النشاطات الاقتصادية، حجم الأزمات اللبنانية، والتي تفاقمت بسبب إغراق البلاد بالليرة السورية لجمع الدولارات

بالاقتصاد اللبناني وقلص تحويلات المغتربين. وخلصت أزمات الحكومة اللبنانية أمس مرحلة حرجة بعد ارتفاع تكلفة التأمين على الديون السيادية لتصل إلى 12.08 بالمائة على سندات 5 سنوات، وهي مستويات خطيرة تهدد بانتهاء النظام المصرفي.

ويعني ذلك ارتفاع تكلفة اقتراض الحكومة وفاتورة خدمة الديون الكبيرة، التي تصل إلى 86 مليار دولار وتعادل 150 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي واحدة من أعلى النسب في العالم.

وابتعدت الأموال الضئيلة لمعالجة الأزمة الاقتصادية بإلغاء رئيس الوزراء سعد الحريري لاجتماع الحكومة الذي كان مقرراً أمس مناقشة مسودة ميزانية السنة المالية للمقبل.

تفاؤل تونسي بالخروج من قائمة الملاذات الضريبية السوداء

وكان الخبير معز الجودي، رئيس الجمعية التونسية للحكومة، قد قدر في تصريح سابق لـ «العرب»، خسائر تونس جراء سوء الحكومة والفساد الذي يخترق الاقتصاد، بنحو 3 إلى 4 نقاط مئوية من معدلات النمو سنوياً.

وتحاول الحكومة من خلال الموازنة الجديدة، التي صادقت عليها مؤخراً أن تبعث برسائل طمأنينة إلى الأوساط الاقتصادية والشعبية بأنها قادرة على معالجة التوازنات المالية المختلة.

ولا تخفي موازنة 2020 البالغة 47 مليار دينار (17 مليار دولار)، الأكبر في تاريخ تونس، المخاوف من استناد الحكومة على الحلول الترقيعية كالعادة، في ظل غياب محركات النمو والإنتاج وارتفاع كتلة الأجور.

وتزيد الموازنة الجديدة بنحو 15.7 بالمائة عن الموازنة الحالية والبالغة 14.5 مليار دولار، وهو ما يعني أن هناك المزيد من الإنفاق.

وتوقع صندوق النقد الدولي في تقرير حول «الاتفاق الاقتصادية العالمية في 2019» أن يحقق الاقتصاد التونسي نمواً بنسبة 1.5 بالمائة بنهاية العام الحالي، وهو أقل من التوقعات الحكومية الرسمية التي تشير إلى نحو اثنين بالمائة.

ويفجر تواصل عمليات التهريب في تونس عبر المنافذ الحدودية، الجدل باستمرار بشأن القدرة على التصدي لظاهرة الاقتصاد الموازي ضمن خطة شاملة كان قد أعلن عنها الشاهد لتعزيز خزينة الدولة «الفاغرة» منذ توليه رئاسة الحكومة.

وفي مسعى جديد لمكافحة الظواهر المخلة بالاقتصاد واستدامته، انضمت تونس الأربعاء الماضي رسمياً إلى الشبكة الدولية لهيئات مكافحة الفساد.

وتضم الشبكة نحو 21 هيئة محلية لمكافحة الفساد من عديد البلدان على غرار المغرب، الأردن، فرنسا، إيطاليا، بنين، كوت ديفوار، صربيا وكرواتيا.

قانون الطوارئ باعتقال عدد من رجال الأعمال وموظفين كبار في مصلحة الجمارك ومهربين مورطين بتهم تتعلق بالفساد.

والدعم الجديد من المجموعة المالية الدولية هو في سياق قرارات أخرى بدأتها المفوضية الأوروبية حينما أعلنت في مارس الماضي، إخراج تونس من قائمة الدول غير المتعاونة ضريبياً.

الخروج من دائرة الشبهات

الخروج من دائرة الشبهات



وعانت تونس من ظاهرة غسيل الأموال، التي انتشرت بشكل مقلق فترة حكم الترويكا التي قادتها حركة النهضة، وقد حذر خبراء منذ ذلك الوقت من أن استغلال شبكات محلية ودولية لأموال قدرتها في عمليات مالية مشبوهة قد يقاوم أزمات البلاد الاقتصادية والمالية.

وفي سابقة تعد الأولى من نوعها في تونس، أطلقت السلطات في مايو 2017 حملة لمكافحة الفساد، وقامت بموج

وكان محافظ البنك المركزي مروان العباسي قد أكد في يونيو الماضي أنه سيتم الإعلان رسمياً عن خروج بلاده نهائياً من القائمة السوداء للدول غير المتعاونة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب خلال هذا الشهر.

وأعلنت السلطات التونسية، أنها امتثلت إلى 29 توصية من التوصيات المفروضة في إطار مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقال مستشار رئيس الحكومة، فيصل دربال، في وقت سابق هذا العام إن الدولة أصدرت معياراً مهنياً للخبراء المحاسبين في ما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، علاوة على إعداد أدلة الرقابة على القطاعات المالية وغير المالية.

كما أصدرت الحكومة قائمة محلية تضم أسماء شخصيات يشتبه في تطرفها وقيامها بعمليات إرهابية أو مشاركتها ضمن الجماعات المتشددة في بؤر التوتر مع تجميد أموال وأصول تلك العناصر، فضلاً عن ضبط قائمة بالتنظيمات الإرهابية.

يوسف الشاهد

تونس أوفت بالتزامات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

ويقول خبراء تونسيون إن الخطوة ستحسن من تصنيفات البلاد على المؤشرات الدولية خاصة وأن الحكومة قطعت شوطاً كبيراً في تنفيذ خطط صارمة تستهدف تحركات الأموال المشبوهة في عدة قطاعات تشكل بؤرة لتبييض الأموال.

وعلى رئيس الحكومة التونسية في تدوينة على حسابه في فيسبوك

يوسف الشاهد

تونس أوفت بالتزامات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب